٥ـ تخريج الحديث

أ ـ مفهوم التخريج :

يقول العلماء : خرَّج الحديث فلان ، ويقولون : أخرجه ، ويقصدون إظهار الإمام للحديث وبيانه للأمة عن طريق رواته ، ولهذا كان الإخراج والتخريج بمعنى واحد ، يفاد من قوله عز وجل : ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

وتخريجنا اليوم لأحد الأحاديث أوسع من تخريج المصنف القديم ، فالإمام البخاري يذكر رواته في السند ، لكنا نعزو الحديث إلى البخاري ومسلم في البداية وننظره في السنن للترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم من أهل التصانيف الأخرى الذين يختصون بأسانيدهم ، ثم نطلق الحكم على الحديث إذا كانت المصادر لا تستقل بالصحاح ، فلا نقول « وهو صحيح » إذا كان عند الشيخين ، فالأمر مفروغ منه .

ولم تكن الحاجة إلى التخريج موجودة في العصور الأولى ، لأن الصحابة والتابعين وأتباعهم من المحدثين كانوا على معرفة واسعة بمصادر الحديث ، ولكن مع كثرة المصنفات وضعف الثقافة الحديثية احتيج إلى التخريج .

وعندما كثرت مصنفات الفقه والمواعظ احتاج طلبة العلم إلى معرفة مصدر الحديث الذي يقرؤونه في هذه المصنفات وبيان درجته إن كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، فسعى العلماء إلى تخريج كتب مهمة كثيرة التداول .

وهذا الوعي منهم يدعونا إلى تحقيق كثير من الكتب المتداولة وتخريج

أحاديثها وبيان مراتبها حتى تكون الأمة على بيّنة ، لأن بعض المؤلفين القدامى جمعوا في مؤلفاتهم بين السمين والغث وكانوا كحاطب ليل ، هكذا حتى اتهمنا بعض المتنصلين بأننا أصحاب ثقافة تجميعية ، غاية الجمع فيها فوق كل نظر عقلي وشرعي .

نذكر من كتب التخريج المطبوعة بحسب تسلسل وفيات أصحابها :

١ـ تخريج أحاديث المهذب ـ في الفقه الشافعي ـ لأبي إسحاق الشيرازي (٥٨٥هـ) ، تصنيف الحازمي محمد بن موسى (٥٨٤هـ) .

٢ـ تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب عمر بن محمد (٦٣٠هـ) تصنيف المقدسي محمد بن أحمد عبد الهادي (٧٤٤هـ) .

٣ـ نصب الراية لأحاديث الهداية للمرغيناني (٥٩٣هـ) ، في الفقه الحنفي تصنيف الزيلعي عبد الله بن يوسف (٧٦٢هـ) .

٤ـ تخريج أحاديث الكشاف تفسير الزمخشري (٥٣٨هـ) ، للزيلعي أيضاً .

٥ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي (٦٢٣هـ) ، تصنيف عمر بن علي بن الملقن (٨٠٤هـ) .

٦ـ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ، أي إحياء علوم الدين للغزالي (٥٠٥هـ) ، تصنيف الحافظ العراقي عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ) ، مطبوع بحاشية الإحياء .

٧ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز للرافعي ، في الفقه الشافعي تصنيف الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، وهو تلخيص لكتاب البدر المنير .

٨ـ تخريج أحاديث الكشاف ، ابن حجر العسقلاني أيضاً ، مطبوع بحاشية التفسير ، وهو مهم جداً مع قراءة التفسير ، لأن الزمخشري يذكر الكثير من الأباطيل .

٩ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، للحافظ ابن حجر وهو تلخيص لكتاب نصب الراية .

١٠ـ تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي (٦٩١هـ) ، أي تفسيره « أنوار التنزيل » مصنفه الشيخ المناوي محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ) .

وللباحثين اليوم جهود طيبة في تخريج أحاديث بعض التفاسير الأكثر تداولاً ، فتخرّج الأحاديث في الحاشية ثم توضع فهارس لها في آخر التفسير .

ب ـ أنماط التخريج :

يتأمل الدارس الحديث الذي يطلب تخريجه ، فإذا كان يحفظ راوية من الصحابة نظر في المسانيد وأشهره مسند الإمام أحمد ، وإذا حفظ مطلع الحديث نظر في كتب تُعنى بالأوائل مثل الجامع الصغير للإمام السيوطي .

وإذا أدرك جملة من الحديث استخرج كلمة منها ليست من أشباه الجمل ولا من الأفعال المطروقة جداً وينظر في المعجم المفهرس ، أو ينظر في موضوع الحديث كأن يكون في الطهارة فيبحث عنه في أبواب الطهارة في الصحاح والسنن ، وأخيراً يحتكم إلى صفة الحديث في السند والمتن ليعرف مواطن الحديث ، وسنذكر الأنماط بشيء ومن التفصيل مع الشواهد :

١ـ نمط الراوي :

وههنا يعتمد على نوعين من الكتب إذا عرفنا اسم الصحابي أو التابعي في الحديث : كتب الأطراف وكتب المسانيد ، وكتب الأطراف تجمع أحاديث كل صحابي ورد في الكتب الستة وتكتفي بجزء من الحديث ، نذكر منها « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للحافظ المزي (٧٤٢هـ) يوسف بن عبد الرحمن ، وجمع فيه أحاديث صحابة وتابعين .

فبلغت الأحاديث والآثار ١٩٥٩٥ حديثاً وأثراً ، فذكر الكتب الستة وملحقاتها وهي :

مقدمة صحيح مسلم ، والمراسيل لأبي داود ، والعلل الصغير للترمذي ، والشمائل للترمذي ، وعمل اليوم والليلة للنسائي .

وكان يرتب أحاديث المكثرين بحسب حروف المعجم ، ويذكر الكتاب ورقم الباب ويستخدم رموزاً للاختصار في العزو : كان قد بسطها في أول مصنفه[1] :

ع : أخرجه الستة البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، خ : البخاري ، خت : معلق عند البخاري أي من غير سند ، م : مسلم ، ت : الترمذي ، د : أبو داود ، تم : الشمائل للترمذي ، س : النسائي ، ق : ابن ماجه القزويني ، ز : زيادات المزي (المؤلف) كـ : استدراك المزي على ابن عساكر .

ومن كتب الأطراف « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (١١٤٣هـ) ، ولما رأى أن المشارقة يعدون سادس الستة سنن ابن ماجه ، في حين يعد

---

(١) تحفة الأشراف : ١/٦ .

المغاربة الموطأ سادس الكتب الستة ، فجعل العزو إلى سبعة مصادر .

وكان يذكر طرفاً من الحديث يذكّر بالبقية أو يذكر عنوان الحديث ، فيقول مثلاً : حديث المعراج ، ويسرد ترجمة الصحابي ثم يذكر مروياته ، أما رموزه فهي : خ : البخاري ، م : مسلم ، ت : الترمذي ، د : أبو داود ، س : النسائي ، ه : ابن ماجه ، ط : الموطأ .

والرواة عنده سبعة أقسام : ١ـ أسماء على حروف الهجاء ، ٢ـ أصحاب الكنى ، ٣ـ المبهمون من الصحابة ، ٤ـ النساء من الصحابة ، ٥ـ كنى النساء ، ٦ـ المبهم من النساء ، ٧ـ الأحاديث المرسلة بحسب أسماء المرسلين وكناهم ثم المبهمين ثم النساء المرسلات .

وقد طبع سنة ١٣٥٢هـ بالقاهرة في أربعة مجلدات ، وأحاديثه تبلغ ١٢٣٠٢ حديثاً .

ولابد أن نذكر هنا كتاباً ثالثاً هو « النكت الظراف على الأطراف » لابن حجر العسقلاني طبع بالهند بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين وكذلك تحفة الأشراف .

أما النوع الآخر فهو كتب المسانيد ، وتجمع الأحاديث على أسماء الصحابة ، لكن هذه الأحاديث على غير ترتيب إنما تسرد سرداً ، وهي متفاوتة الدرجات ، ولم يستوعب مسند كل أحاديث الصحابة .

وأشهرها مسند الحميدي عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ) شيخ البخاري ، بدأه بمسند أبي بكر ثم سائر الخلفاء الراشدين ، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة ، من غير طلحة بن عبيد الله لعدم روايته ، فذكر الصحابة على كل حال من غير ترتيب زمني ولا على أحرف الهجاء وكان قد ذكر بعد الصحابة الرجال أمهات المؤمنين ثم سائر الصحابيات ، ثم أحاديث الأنصار الرجال ثم صحابة آخرين ، وكان العدد ١٨٠ صحابياً .

طبع هذا الكتاب في مجلدين في باكستان بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي عام ١٣٨٢هـ ، وكان قد رقم الأحاديث ، ثم وضع فهارس بأوائل الأحاديث آخر الكتاب برقمه في المسند ، وأعادت تصويره دار الكتب العلمية في بيروت .

ومنه مسند الإمام أحمد رضي الله عنه ، وقد بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ، ثم ذكر أربعة من غير سبب ، ثم أهل البيت ، ثم كبار الصحابة ، ثم مسند المكيين ، مسند الشاميين ، مسند الكوفيين ، ثم البصريين ، ثم الأنصار ، ثم مسند النساء ، وفيه ذكر مسند القبائل وبعضاً من أحاديث أبي الدرداء وهذا مما يؤخذ عليه إذ يصعب الرجوع والهداية إلى الحديث ، إلا أن الطرق الأخرى تساعدنا على تمام الفائدة من المسند .

٢ـ نمط أول الحديث :

وهذه طريقة سريعة شرط أن يكون أول الحديث صحيحاً عند الدارس ، فإذا قلنا : أنا رحمة مهداة ، بدلاً من قوله : « إنما أنا رحمة مهداة » لم نهتد إلى الحديث ، فإذا كان عنده حديث « البينة على المدّعي » فينظر في حرف الباء ثم الياء ، والكتب المرتبة على أوائل الأحاديث كثيرة ، نذكر منها :

١ـ الجامع الصغير للإمام السيوطي : وهو مجلد واحد وكان بعد نهاية الحرف يذكر المحلى بأل التعريف أي وذكر بعد حرف النون للأحاديث التي تبدأ بقولهم : « نهى » من رقم ٩٣٢٨ـ ٩٥٧٦ ، وبعد حرف الواو سرد الأحاديث التي تبدأ بـ(لا) ، وكان يعزو باختصار بوساطة الرموز .

ونذكر الرموز التي فسرها في البداية ، خ : البخاري ، م : مسلم ، ق : متفق عليه بينهما ، ت : الترمذي ، د : أبو داود ، ن : النسائي ،

هـ : ابن ماجه ، ٤ : أصحاب السنن ، ٣ : الترمذي وأبو داود والنسائي ، حم : ابن حنبل ، عم : عبد الله بن أحمد ، ك : المستدرك ، خد : الأدب المفرد .

تخ : تاريخ البخاري ، حب : ابن حبان ، طب : الطبراني في الكبير ، طس : الطبراني في الأوسط ، طص : الطبراني في الصغير ، ص : سنن سعيد بن منصور ، ش : ابن أبي شيبة ، عب : مصنف عبد الرزاق ، ع : أبو يعلى ، قط : الدارقطني ، فر : فردوس الديلمي ، حل : حلية الأولياء لأبي نعيم ، هب : شعب الإيمان للبيهقي ، هق : السنن الكبرى للبيهقي ، عد : الكامل في الضعفاء لابن عدي ، عق : الضعفاء للعقيلي ، خط : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

٢ـ الجامع الكبير : وهو للإمام السيوطي أيضاً وكتابه الأول أشهر ، وكان يقصد في تأليفه جمع كل الحديث النبوي ولكن لم يحصل ، وقد قسم الأحاديث إلى قولية مرتبة بحسب حروف المعجم ، وأخرى فعلية رتبها بحسب أسماء الصحابة ، وله رموز أكثر من الجامع الصغير لأن مصادر السيوطي هنا أكثر ، فمنها الفهارس ش : ابن أبي شيبة ، وكر : ابن عساكر : وكان يصحح ويضعف شأنه في الجامع الصغير : ص صحيح ، ح حسن ، ض ضعيف .

٣ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق ، محمد عبد الرؤوف المناوي جمع عشرة آلاف حديث على حروف المعجم واستعمل رموز السيوطي وطريقته في الترتيب ، والكتاب مطبوع بالقاهرة .

٤ـ « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » للإمام السخاوي محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ) وهو يجمع

أحاديث تشتهر لا على الاصطلاح ، فمنها القوي جداً ومنها الواهي ، وهو يبين هذا بالتفصيل وذكر المصادر .

والكتاب مطبوع في الهند ثم في القاهرة ١٣٧٥هـ ، وقد اختصره الدكتور محمد .

٥ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لابن ديبع الشيباني تلميذ السخاوي وهو مختصر لكتاب شيخه الذي يزيد عليه ثلاث مرات .

٦ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني إسماعيل بن محمد (١١٦٢هـ) في مجلدين ويقوم على أصل السخاوي .

٧ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للإمام السيوطي وهو صغير الحجم .

٨ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للشيخ محمد بن درويش الحوت (١٢٧٦هـ) ، وفيه اعتماد على ترتيب السخاوي وحكم السيوطي في بيان درجة الحديث .

وقد شاع في هذا العصر فهرسة الكتب ، ومنها استخراج الأحاديث الواردة في كتاب ما وترتيبها على حروف المعجم وذكر الجزء والصفحة في الكتاب المقصود ، وهذا مثل البغية في ترتيب أحاديث الحلية « أي حلية الأولياء » لأبي نعيم الأصفهاني ، صنّفه المحدث عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغُماري .

وقد جعل الأحاديث على قسمين : الأقوال والأفعال ورتب قسم الأفعال على حسب اسم الصحابي الراوي ثم ثنى بالكنى ، ثم أسماء التابعين ، وقد اعتمد على طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة .

٣ـ نمط ألفاظ الحديث :

والكتاب الوحيد في هذا النمط هو « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » للمستشرق فنسنك ورفقائه ، طبع في ليون بنسبة أجزاء كبيرة الحجم منذ ١٩٣٦ـ١٩٦٩ .

ويستخرج هذا الكتاب الحديث من تسعة مصادر : صحيح البخاري رمزه (خ) ، صحيح مسلم (مُ) ، سنن الترمذي (ت) ، سنن أبي داود (د) ، سنن النسائي (ن) ، سنن ابن ماجه (جه) ، سنن الدارمي (ديَ) ، الموطأ (طَ) ، ومسند ابن حنبل (حمَ) .

وهو يحيل إلى اسم الكتاب من المصدر مع رقم الباب ، فيقال مثلاً : خ الخصومات ١٣ وتبعاً لاعتماده على الكلمة البارزة في الحديث فإن كثيراً من الأحاديث ترد في أكثر من موضع ، فالحديث « الصيام جُنة » في باب (صَوَم) و(جَنَن) .

وقد اقتصر المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم فجعل له معجماً على الألفاظ .

٤ـ نمط موضوع الحديث :

يتعين على الدارس أن يدرك موضوع الحديث حتى يبحث عنه في كتب توزع الأحاديث على الأبواب والتي تحيل إلى المصادر الحديثية ، وقد يكون للحديث أكثر من موضوع ، مثلاً حديث في الصلاة والزكاة ، وحديث في المرأة والصلاة .

وهذه الطريقة تدرّب القارئ على اطلاع كبير ومعرفة عميقة بمصادر السنة وفقه الأحاديث وهي سهلة من حيث لا تحتاج إلى اسم الراوي ولا إلى معرفة أول الحديث ، ونذكر من هذه الكتب .

١ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لابن حسام الدين الهندي (٩٧٥هـ) ، وهو جمع لكتب السيوطي « الجامع الصغير » و« زيادة الجامع » و« الجامع الكبير » وتلك مرتبة على أول الحديث ، فزاد المطلعين فائدة بجمعها على الأبواب .

٢ـ مفتاح كنوز السنة : وهو من تأليف د . فنسنك بالانكليزية الأستاذ في جامعة ليدن ، واستغرق في تأليفة عشر سنوات ، ثم ترجمه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي إلى اللغة العربية في أربع سنوات سنة ١٣٥٢هـ .

وطريقته أن يضع الأحاديث ذات الموضوع الواحد متوالية مع بيان أمكنتها في أربعة عشر مصدراً : صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، سنن الترمذي ، سنن أبي داود ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه ، سنن الدارمي ، الموطأ ، مسند أحمد ، مسند الطيالسي ، مسند زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى (ـ ١٢٢هـ) ، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد المتوفى سنة (٢٣٠هـ) ، سيرة ابن هشام (٢١٨هـ) ، المغازي لمحمد بن عمر الواقدي (٢٠٧هـ) .

وهو لا يجرد اسم الموضوع بردّه إلى الثلاثي ، فموضوع الأعمال في الهمزة والتوحيد في التاء والتسبيح في التاء ، ولعل هذا يشكل صعوبة في الحيرة بين المفردة الجمع مثلاً الأقضية والقضاء ورموزه وهي : بخ : البخاري ، مس : مسلم ، تر : الترمذي ، بد : أبو داود ، نس : النسائي ، مج : ابن ماجه ، مي : الدارمي ، ما : الموطأ ، حم : أحمد ، ط : الطيالسي ، ز : مسند زيد ، عد : طبقات ابن سعد ، هش : ابن هشام ، قد : الواقدي ، ك : كتاب ، ب : باب ، ح : حديث ، ص : صفحة ، جـ : جزء ، ق : قسم ، قا : قابل ما قبلها بما بعدها ، م م م : الحديث مكرر .

٣ـ منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للعلامة ابن تيمية (٦٥٢هـ) جمعه من أمهات الكتب وهي عنده : الصحيحيان ، والسنن الأربعة ، ومسند الإمام أحمد .

واكتفى بالأحاديث المرفوعة ، فيكتب أخرجاه : أي البخاري ومسلم ، ومتفق عليه : أخرجه الشيخان ، وأحمد ، ورواه الجماعة ، رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد بإضافة الإمام أحمد إلى أصحاب الكتب الستة ، ورواه الخمسة : أحمد وأصحاب السنن ، على خلاف المتعارف عليه من أن الخمسة البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي .

وقد شرح هذا الكتاب الإمام الشوكاني في « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » والشرح هو المتداول والمطبوع مرات متعددة ، وقد ذكرناه آنفاً .

ونذكر من كتب الأحكام مرتبة بحسب التسلسل التاريخي :

ـ الأحكام الكبرىٰ للإشبيلي عبد الحق بن عبد الرحمن (٥٨١هـ) .

ـ الأحكام الصغرىٰ للإشبيلي أيضاً .

ـ الأحكام للمقدسي عبد الغني بن عبد الواحد (٦٠٠هـ) .

ـ عمدة الأحكام عن سيد الأنام للمقدسي أيضاً .

ـ الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد محمد بن علي (٧٠٢هـ) .

ـ الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق اختصره من الإلمام .

ـ المنتقى في الأحكام لابن تيمية رضي الله عنه .

ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) .

٥ـ نمط الصفة الظاهرة :

وهذه الصفة يطبق عليها العلماء ، وتكون في التواتر أو الشهرة أو القدسية أو الإرسال أو الوضع ولكل صفة مصنفات متعددة .

أ ـ التواتر :

الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للإمام السيوطي ، واكتفى فيه بذكر الصحابي من السند ، ورتب الأحاديث بحسب موضوع الحديث فهو على الأبواب ، ويشتمل على مئة وثلاثة عشر حديثاً ، ويذكر فيه الأئمة الذين خرجوا الحديث .

أما كتاب « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للكتاني محمد بن جعفر (٣٤٥هـ) فهو لم يذكر من يخرج الحديث فلا يفيد في التخريج .

ب ـ القدسية :

١ـ الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للمدني محمد بن محمود (١٢٠٠هـ) انتقى الأحاديث القدسية من الجامع الكبير والجامع الصغير والدر المنثور للسيوطي ، وكنوز الحقائق للمناوي .

وبلغت الأحاديث ثمانمئة وثلاثة وستين حديثاً . طبع ١٣٩١هـ بالقاهرة .

وكان يذكر الإمام المخرج واسم الصحابي لكنه لا يتكلم على درجة الحديث على الأغلب ، وكان الباب الأول للأحاديث التي تبدأ بـ : قال ، والباب الثاني للأحاديث التي تبدأ بـ : يقول ، وجعل الباب الثالث لما ليس يبدأ بـ : قال ولا يقول ، ورتب الأحاديث فيه على حروف المعجم .

٢ـ الأحاديث القدسية : وهو جمع لجنة القرآن والحديث بالمجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، واشتمل على أربعمئة حديث مرتبة بحسب الأبواب ، وفيه ذكر للأئمة الذين خرّجوا الحديث بالإضافة إلى شروح الحديث ، وقد مهّد بمقدمة نفيسة في معنى القدسي .

ج ـ الشهرة :

١ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي (٩٠٢هـ) ، محمد بن عبد الرحمن .

٢ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني (١١٦٢هـ) إسماعيل بن محمد .

٣ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن ديبع الشيباني (٩٤٤هـ) عبد الرحمن بن علي .

د ـ الإرسال :

وههنا يذكر كتاب « المراسيل » للإمام أبي داود صاحب السنن ، ومفهوم الإرسال هنا يشمل ما غاب فيه اسم الصحابي وما حدث فيه انقطاع عام ، وأحاديثه مرتبة على الأبواب ، وهو مطبوع .

أما « المراسيل » لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) فلا يُعنى بالنصوص المرسلة ، إنما هو أقرب إلى علم الرجال ، أي بيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة ، وكذلك « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » لا يشتمل على أحاديث مرسلة ، إنما يشتمل على أحكام الإرسال وبيان الرواة المرسلين ، لكن ذكر بعض النصوص من غير قصد .

هـ ـ الوضع :

١ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق علي بن محمد (٩٦٣هـ) والكتاب ثلاثة فصول ، الأول فيما حكم

بوضعه ابن الجوزي ولم يُخالف فيه ، والثاني : فيما حكم ابن الجوزي بوضعه وتُعقّب فيه ، والثالث فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي ، وهي بحسب الموضوعات .

٢ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، ويسمى أيضاً « الموضوعات الصغرى » ، وصنفه المحدث الفقيه علي القاري (١٠١٤هـ) ، رتب أحاديثه على حروف المعجم ، وهو لا يدل على من أخرج الحديث ، بل يكتفي بالحكم عليه ، وطبع الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة سنة (١٣٨٩هـ) .

وهذه وقفة سريعة بإزاء الكتب التي تساعد على تخريج الحديث فقد ذكرت أشهر الكتب وحرصت على ذكر المطبوع منها ، وكنت قد أفدت من مراجعتي لبعض هذه الكتب ومن تصانيف أساتذة أفاضل في هذا المضمار وأذكرها للباحث فهي مفيدة للتوسع في قضية التخريج :

١ـ طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ ، د . عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي أستاذ علوم الحديث في جامعه الأزهر ، طبع في دار الاعتصام في القاهرة سنة ١٩٨٧ .

٢ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، د . محمود الطحان أستاذ الحديث بكلية الشريعة في الكويت طبع مرة ثالثة في مكتبة المعارف في الرياض ١٤١٧هـ .

٣ـ علم تخريج الأحاديث أصوله ، طرائقه ، مناهجه ، د . محمد محمود بكار ، الأستاذ في قسم السنة بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض ، طبع مرة ثانية في دار طيبة بالرياض سنة ١٤١٧هـ .

٤ـ علم تخريج الحديث النبوي ، د . علي البقاعي من لبنان ، طبع في دار البشائر الإسلامية في بيروت .

* * *